Document: EB 2018/LOT/P.4
Date: 14 March 2018
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

مذكرة رئيس الصندوق

بشأن قرض ومنحة إضافيين مقترح تقديمهما إلى جمهورية سيراليون من أجل برنامج التمويل الريفي والنهوض بالمجتمعات المحلية – المرحلة الثانية

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Ndaya Beltchika
مديرة البرنامج القطري
شعبة أفريقيا الغربية والوسطى
رقم الهاتف: 2771 5459 06 39+
البريد الإلكتروني:n.beltchika@ifad.org

نشر الوثائق:

Alessandra Zusi Bergés
كبيرة موظفي وحدة شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2092 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

للموافقة

المحتويات

أولا– السياق والمبررات **1**

ألف– الخلفية 1

باء– مسوغات التمويل الإضافي وأساسه المنطقي 1

جيم– حالة تنفيذ البرنامج 2

ثانيا– وصف الأنشطة التي سيجري دعمها **4**

ثالثا– وصف الفوائد المتوقعة وتحديدها كماً **7**

رابعا– تكاليف المشروع وتمويله **8**

خامسا– الإدارة المالية والتوريد والتسيير **10**

سادسا– التعديلات المقترحة على اتفاقية التمويل **10**

سابعا– التعديلات المقترحة على الإطار المنقطي **11**

ثامنا–الوثائق القانونية والسند القانوني **11**

تاسعا– التوصية **11**

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على التوصية الخاصة بالتمويل المقترح تقديمه إلى جمهورية سيراليون من أجل برنامج التمويل الريفي والنهوض بالمجتمعات المحلية – المرحلة الثانية، على النحو الوارد في الفقرة 18، وعلى تعديلات اتفاقية التمويل على النحو الوارد في الفقرة 13.

قرض ومنحة إضافيان مقترح تقديمهما إلى جمهورية سيراليون من أجل برنامج التمويل الريفي والنهوض بالمجتمعات المحلية – المرحلة الثانية

أولا- السياق والمبررات

ألف- الخلفية

1- صمم برنامج التمويل الريفي والنهوض بالمجتمعات المحلية الريفية – المرحلة الثانية في سيراليون بالكامل في إطار دورة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء للفترة 2013–2015. ووافق المجلس التنفيذي في أبريل/نيسان 2013 على تكلفة إجمالية للبرنامج بما قيمته 38.1 مليون دولار أمريكي على مدى تسع سنوات (الوثيقة EB 2013/LOT/P.2/Rev.1). وشملت خطة التمويل التي اعتمدها المجلس للبرنامج المذكور قرضاً من الصندوق قدره 7 375 000 (بما يعادل 11.2 مليون دولار أمريكي تقريبا)، ومنحة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون قدرها 7 375 000 (بما يعادل 11.2 مليون دولار أمريكي)، وتمويلاً نظيرا من حكومة سيراليون بمبلغ 4.5 مليون دولار أمريكي، ومساهمة من المستفيدين بمبلغ 3.5 مليون دولار أمريكي. ويشارك في التمويل حساب الأمانة الوطني للتأمين والأمن الاجتماعي بمبلغ 6.9 مليون دولار أمريكي؛ ومؤسسة التمويل الدولية بمبلغ 1 مليون دولار أمريكي. ووقعت اتفاقية تمويل المشروع في 7 مايو/أيار 2013. وموعد إنجاز المشروع هو 30 يونيو/حزيران 2022، وموعد إقفال التمويل هو 31 ديسمبر/كانون الأول 2022. وبلغ معدل صرف أموال القرض والمنحة 86 في المائة في 15 ديسمبر/كانون الأول 2017.

باء- مسوغات التمويل الإضافي وأساسه المنطقي

2- لم يتحقق التمويل المشترك المتوقع أثناء التصميم، وهو 6.9 مليون دولار أمريكي من حساب الأمانة الوطني للتأمين والأمن الاجتماعي، و1 مليون دولار أمريكي من مؤسسة التمويل الدولية، مما أدى إلى إيجاد فجوة تمويلية بلغت 7.9 مليون دولار أمريكي وعرقلة تقدم شبكة التمويل الريفية التي أُنشئت في إطار المرحلتين الأولى والثانية من البرنامج. وتضم الشبكة حتى الآن المصرف الرئيسي المشرف الذي فوضه مصرف سيراليون بتقديم خدمات إلى المؤسسات الأعضاء التي تتألف من 17 مصرفا مجتمعيا و59 رابطة خدمات مالية بما مجموعه 76 مؤسسة مالية ريفية تغطي 031 166 أسرة حتى 30 سبتمبر/أيلول 2017. وكان من المتوقع أثناء التصميم أن يكون المصرف الرئيسي، بفضل التمويل

المشترك المقدم من حساب الأمانة الوطني للتأمين والأمن الاجتماعي ومؤسسة التمويل الدولية، مجزيا ومكتفياً ذاتياً بحلول السنة الثالثة من التنفيذ (2016).

3- وبالإضافة إلى ذلك، كان من المقرر استخدام الأرباح لزيادة رسملة مرفق التمويل الزراعي الذي صدرت الموافقة عليه في إطار المرحلة الأولى من برنامج التمويل الريفي والنهوض بالمجتمعات المحلية (EB 2007/90/R.11/Rev.1، الفقرة 18)، وتمويل رأس المال العامل للمصرف الرئيسي. وكان من المتوقع أيضا إجراء رسملة كاملة للشبكة بأسرها (المصرف الرئيسي، والمصارف المجتمعية، ورابطات الخدمات المالية) في ظل التوسع في التمويل الزراعي. ولم يتحقق أي من هذه الافتراضات مما أدى بالتالي إلى الحاجة إلى دعم مالي إضافي. وبذلت جهود كبيرة لتعبئة أموال من حساب الأمانة الوطني للتأمين والأمن الاجتماعي ومؤسسة التمويل الدولية، ولكنها باءت بالفشل حتى الآن حسب ما أشارت إليه مختلف تقارير بعثات الإشراف على المرحلة الثانية من البرنامج، واستعراض منتصف المدة الذي أجري في مارس/أذار 2017. وأشار حساب الأمانة الوطني للتأمين والأمن الاجتماعي ومؤسسة التمويل الدولية إلى تضاؤل مواردهما المتاحة وتضارب أوليات الاستثمار. وفي هذا السياق، يجري حالياً طلب الحصول على تمويل إضافي بمبلغ 9 ملايين دولار أمريكي من أجل ما يلي: (1) رسملة الشبكة؛ (2) تعزيز مرفق التمويل الزراعي؛ (3) توفير رأس المال العامل للمصرف الرئيسي. ومن الممكن أن تنشأ أثناء التنفيذ حاجة إلى مزيد من التمويل، لا سيما من أجل تمويل مرفق التمويل الزراعي. وسوف يعاد النظر في ذلك في عام 2019.

4- ويتفق الطلب تماما مع معايير أهلية الحصول على تمويل إضافي على النحو المحدد في الفقرة 8 من نشرة رئيس الصندوق بشأن المبادئ التوجيهية المنقحة للتمويل الإضافي للمشروعات الجارية الصادرة بتاريخ 29 أغسطس/آب 2014 (PB/2014/01/Rev.1) على النحو التالي: امتثالا للمعايير المحددة في الفقرة 8 (أ)، لا يمثل برنامج التمويل الريفي والنهوض بالمجتمعات المحلية – المرحلة الثانية مشروعا من المشروعات التي تنطوي على مشاكل فعلية وفقا لآخر استعراض للحافظة، ولم يطرأ أي تغيير على تلك الحالة حتى الآن؛ ويتجاوز المشروع معايير الامتثال المحددة في الفقرة 8 (ب) حيث يزيد معدل الصرف على المعدلات المتوقعة قياسا بالصورة العامة لصرف الأموال؛ وامتثالا للمعايير المحددة في الفقرة 8 (ج)، يزيد معدل الصرف عن 50 في المائة من التمويل الأصلي، حيث بلغ المعدل 88 في المائة في فبراير/شباط 2018؛ وامتثالا للمعايير المحددة في الفقرة 8 (د)، قرر آخر استعراض أن الإدارة الائتمانية للمشروع قد صنفت بأنها مرضية إلى حد ما (4) في تقرير حالة المشروع؛ وامتثالا للمعايير المحددة في الفقرة 8 (هـ)، قرر آخر استعراض للحافظة أن المشروع الجاري يمتثل للمواثيق القانونية وأن تقديم تقارير مراجعة الحسابات مرضٍ للصندوق، وأن تقرير مراجعة حسابات السنة السابقة قدم في الموعد المحدد ولك يكن مشفوعاً بأي تحفظات. ولا تزال مواعيد التنفيذ والإغلاق الأصلية على حالها دون تغيير.

جيم- حالة تنفيذ البرنامج

5- يتضح من استعراض منتصف المدة أن المشروع يمضي في الاتجاه السليم نحو تحقيق أهدافه الإنمائية. ويعتبر تنفيذ المشروع إيجابيا ومشجعا في ظل المستوى العام الطيب للأداء والنمو بين المؤسسات المالية الريفية، وكذلك إنشاء وتفعيل المصرف الرئيسي على الرغم من أن أداء رابطات الخدمات المالية كان أفضل من أداء المصارف المجتمعية.

(أ) **الأداء العام للمؤسسات المالية الريفية** – تحقق المصارف المجتمعية حاليا أرباحا، حيث بلغ متوسط اكتفائها الذاتي التشغيلي 198 في المائة في 31 يوليو/تموز 2017، ولكنها لم تحقق الحد الأدنى التنظيمي من متطلبات الرسملة التي يشترطها مصرف سيراليون بسبب فقر المالكين؛ ويرجع فشل حساب الأمانة الوطني للتأمين والأمن الاجتماعي ومؤسسة التمويل الدولية في مواصلة التزامهما بالبرنامج المذكور إلى التوقف المؤقت في النشاط الاقتصادي جراء أزمة فيروس إيبولا. ويُقيّد انخفاض مستوى الرسملة قدرة المصارف المجتمعية على تقديم الخدمات، بما في ذلك التمويل الزراعي. ويحول ذلك أيضا دون قيام المصارف المجتمعية بتوزيع أرباح على حملة الأسهم القائمين، ويفرض ذلك قيودا على نمو العضوية ويزيد من القيود المفروضة على الرسملة. ولا تختلف حالة رابطات الخدمات المالية عن ذلك. فهذه الرابطات مربحة، حيث بلغ متوسط اكتفائها الذاتي التشغيلي 193 في المائة تقريبا في 31 يوليو/تموز 2017، ولكنها تعاني قيودا رأسمالية. ومع ذلك، لا ينظم مصرف سيراليون الحد الأدنى لرأسمالها، وهي بالتالي غير معرضة لخطر الإغلاق التنظيمي بسبب عدم كفاية رأس المال. ويؤثر انخفاض رسملة هذه المؤسسات المربحة كذلك على استدامة المصرف الرئيسي، ذلك أن قدرتها على رعاية المصرف الرئيسي – شراء الأسهم، وسداد الرسوم، وما إلى ذلك – يقيده نقص رأس المال.

وجدير بالإشارة أن المصارف المجتمعية ورابطات الخدمات المالية هي المؤسسات المالية الريفية الوحيدة التي كانت تخدم السكان الريفيين بصورة مستمرة أثناء أزمة فيروس إيبولا. وفي حين أن ذلك أدى إلى تدهور الوضع المالي وجودة حافظة شبكة مؤسسات الخدمات الريفية برمتها، لا سيما المصارف المجتمعية، فقد كشف عن قوة الأعضاء والإحساس بالملكية.

(ب) **تقييم أداء المصرف الرئيسي** – أنشئ في عام 2014 المصرف الرئيسي (سيراليون) وأدمج كشركة خاصة، وهو مرخص من مصرف سيراليون لتقديم خدمات مالية وغير مالية إلى شبكة المؤسسات المالية الريفية. وتشمل خدماته ما يلي: (أ) توفير مهام التفتيش للمؤسسات المالية الريفية؛ (ب) تقديم المساعدة التقنية إلى المؤسسات المالية الريفية؛ (ج) تقديم خدمات مالية، مثل التحويلات المالية، وإدارة الخزانة، والخبرة المصرفية إلى المصارف المجتمعية ورابطات الخدمات المالية، بما يشمل إعادة التمويل؛ (د) تقديم خدمات الدعم إلى المؤسسات المالية الريفية بشأن المسائل القانونية، وأبحاث السوق، وتنمية الإنتاج. وقيمت بعثة استعراض متنصف المدة جودة الخدمات المقدمة من المصرف الرئيسي بأنها جيدة. ويبين استقصاء أجرته الوحدة الوطنية لتنسيق المشروع لقياس مدى الرضا عن أن 90 في المائة من المؤسسات المالية الريفية راضية عن خدمات المصرف الرئيسي، ويمثل ذلك المجموعة المستهدفة في الإطار المنطقي. وانخفض متوسطي الاكتفاء الذاتي التشغيلي للمصرف الرئيسي، حيث بلغ 14 في المائة في أغسطس/آب 2017. ويرجع انخفاض مستوى الأداء في جانب كبير منه إلى نقص رأس المال مما يعيق نمو المصرف الرئيسي من توسيع حافظة قروض المؤسسات المالية الريفية.

(ج) **تعزيز المنتجات المالية الزراعية** – على الرغم منه لم يتم حتى الآن تجميع الأموال اللازمة لرسملة المصرف الرئيسي والمصارف المجتمعية ورابطات الخدمات المالية وكذلك لتمويل تنمية ثلاثة منتجات للتمويل الزراعي على النحو المتوخى في تصميم البرنامج، توفر المؤسسات المالية الريفية، بدرجة محدودة، التمويل الزراعي على طول سلاسل القيمة. وتشير تقديرات المصرف الرئيسي إلى أن نحو 16 في المائة و10 في المائة من

مجموع حافظة قروض المصارف المجتمعية ورابطات الخدمات المالية على التوالي تستخدم لتمويل الزراعة. وساهم الإقراض المقدم إلى الزراعة، بدون منتجات مالية مناسبة، في العدد المنخفض من المؤسسات المالية الريفية التي حققت المستوى المستهدف للحافظة المعرضة للمخاطر لمدة 30 يوما، وهو أقل من 5 في المائة: 39 في المائة لرابطات الخدمات المالية و15 في المائة للمصارف المجتمعية حتى 30 سبتمبر/أيلول 2017. ومن المستبعد تحقيق العدد المستهدف للأسر التي يمكنها الوصول إلى التمويل الزراعي، وهو 000 175 أسرة، ما لم يتوفر رأس المال المناسب للمصرف الرئيسي والمصارف المجتمعية ورابطات الخدمات المالية، وما لم تتوفر الأموال للتمويل الزراعي على وجه السرعة، وما لم تصمم وتنفذ استراتيجية سليمة للتمويل الزراعي في أقرب وقت ممكن.

(د) الدروس المستفادة

- **الخدمات المالية الريفية:** تتطلب الاستثمارات في التمويل الريفي التزاما طويل الأجل على مدى دورات المشروع المتعددة. وتبقى هناك تحديات في رسملة المؤسسات المالية الريفية وتوفر التمويل لأجل محدد، والتمويل للزراعة على طول سلاسل القيمة.
- **الرسملة السريعة لرابطات الخدمات المالية والمصارف المجتمعية** مطلوبة لتلبية الطلب المتزايد من الأعمال الزراعية والمزارعين. ويتعين على مصرف سيراليون وضع سياسة ملائمة بشأن توفير تلك الخطوط الائتمانية من مصادره المصرفية التجارية.
- **لم يقم أي مصرف من المصارف المجتمعية وعدد قليل جدا من رابطات الخدمات المالية بتوزيع أرباح على حملة الأسهم،** على الرغم من أن أنها وعدت بذلك في البداية. وتبين أن ذلك خطأ لأنه قلل من مصداقية المؤسسات المالية في نظر حملة الأسهم. وبات من الصعب الآن أيضا اجتذاب رؤوس أموال جديدة سواء للوفاء بالمتطلبات التنظيمية مثلما في حالة المصارف المجتمعية، أو لتقديم مزيد من القروض التي هي شرط مسبق لتخفيض تكاليف التشغيل، كما هو الحال في رابطات الخدمات المالية.
- **النهج التدريجي:** ثبتت فعالية تنفيذ أنشطة البرنامج على مراحل، وأتاح ذلك إجراء تعديلات وتوسيعات في منتصف المدة.

ثانيا– وصف الأنشطة التي سيجري دعمها

6- امتثالا للمعايير المحددة في الفقرة 4 (ب) من نشرة رئيس الصندوق PB/2014/01/Rev.1، تتماشى الأنشطة الممولة من التمويل الإضافي مع أنشطة المشروع الجارية. وسوف تعزز آفاق الاستدامة المالية والتشغيلية للمصرف الرئيسي وشبكته من المؤسسات المالية الريفية لضمان استدامة نتائج البرنامج عند الإنجاز. وسيتحقق ذلك من خلال توحيد شبكة المؤسسات المالية الريفية التي تضم رابطات الخدمات المالية والمصارف المجتمعية والمصرف الرئيسي بصورة مجدية ومستدامة، مع وضع أهداف واستراتيجيات واضحة لبناء قدرات المؤسسات المالية الريفية وتقديم الخدمات إليها من أجل ضمان استمرار وجودها وتقديمها خدمات إلى المجتمعات المحلية الريفية بعد إنجاز المشروع. وسيركز بالتالي التمويل الإضافي على التوجهات الاستراتيجية التالية:

(أ) **إنشاء صندوق استثماري مؤقت من أجل رسملة المصارف المجتمعية ورابطات الخدمات المالية ثم في نهاية المطاف الشبكة على النحو الذي كان مقررا في الأصل عند التصميم –** يعتزم برنامج التمويل الريفي والنهوض بالمجتمعات المحلية – المرحلة الثانية استخدام مبلغ 5 ملايين دولار أمريكي من التمويل الإضافي لإنشاء صندوق استثماري مؤقت مسجل لكيان خاص يستهدف 2.5 مليون دولار أمريكي لكل استثمار في المصارف المجتمعية ورابطات الخدمات المالية. وسيصبح الصندوق من المساهمين وسيستثمر شرائح في الحسابات الرأسمالية للمصارف المجتمعية ورابطات الخدمات المالية. وبالنظر إلى أن هذه الشرائح حولت إلى قروض عاملة، سيستثمر الصندوق مزيدا من الأموال. وسوف يمكّن المبلغ الذي سيستثمر في المصارف المجتمعية، وهو 2.5 مليون دولار أمريكي، المصارف المجتمعية من الوفاء تحديدا بالحد الأدنى للمتطلبات الرأسمالية التنظيمية وتجنب الإغلاق. وسوف يزيد المبلغ المستثمر في رابطات الخدمات المالية، وهو 2.5 مليون دولار أمريكي، القاعدة الرأسمالية لتلك الرابطات وقدرتها على توسيع أعمالها.

وستسجل الاستثمارات في موازنات المصارف المجتمعية ورابطات الخدمات المالية كرأسمال. وعلى الجانب التعاقدي، ستدفع المصارف المجتمعية ورابطات الخدمات المالية 10 في المائة سنويا إلى الحساب العام للمصرف الرئيسي مقابل استخدام هذه الأموال. وبالتالي، بينما سيستثمر الصندوق الاستثماري المؤقت في المصارف المجتمعية ورابطات الخدمات المالية كحامل للأسهم، سيكون المصرف الرئيسي هو المستفيد من الأرباح الثابتة على الاستثمارات. وسوف تساهم هذه الإيرادات في تغطية مصروفات تشغيل المصرف الرئيسي. وسيتولى مدير للصندوق يُعيّن وفقا لإجراءات تنافسية إدارة الصندوق الاستثماري المؤقت إدارة خاصة وسيكون مسؤولا أمام مجلس مؤلف من ممثلين عن المصرف الرئيسي، وموظفي برنامج التمويل الريفي والنهوض بالمجتمعات المحلية – المرحلة الثانية، ومصرف سيراليون. وسيسدي مدير المصرف المشورة إلى المصارف المجتمعية ورابطات الخدمات المالية بشأن كيفية استثمار رأس المال الإضافي؛ وتعزيز أداء حوكمة المصارف المجتمعية ورابطات الخدمات المالية؛ وضمان سداد المصارف المجتمعية ورابطات الخدمات المالية مدفوعاتها إلى المصرف الرئيسي.

وعند إنجاز برنامج التمويل الريفي والنهوض بالمجتمعات المحلية – المرحلة الثانية بعد خمس سنوات من الاستثمار، سترد المصارف المجتمعية ورابطات الخدمات المالية أصل ديون الاستثمار إلى الصندوق الذي سيقدم بدوره تلك الأموال إلى المصرف الرئيسي كرأسمال، وسيجري حل الصندوق في الفترة بين الإنجاز والإغلاق. وسيؤدي ذلك إلى رسملة النظام بأسره رسملة كاملة – المصارف المجتمعية، ورابطات الخدمات المالية، والمصرف الرئيسي – وسيعزز علاقاته الداخلية. وسيحقق المقترح الفوائد التالية: (1) لن تتعرض المصارف المجتمعية لخطر الإغلاق بسبب عدم الامتثال للحد الأدنى للمتطلبات الرأسمالية؛ (2) ستصبح العلاقات بين المصرف الرئيسي والمصارف الأعضاء أقوى؛ (3) سيكفل التمثيل الواسع للصندوق الاستثماري المؤقت في المصارف المجتمعية ورابطات الخدمات المالية الامتثال للمبادئ التوجيهية للاستثمار التي ستصاغ بحلول يونيو/حزيران 2018، وستشمل تطوير التمويل الريفي ونموه؛ (4) سيزيد المصرف الرئيسي تدريجيا رأسماله واستدامته، مع وجود مصلحة مكتسبة في أداء المصارف المجتمعية ورابطات الخدمات المالية.

وسيتعين إنشاء صندوق للوساطة بين المصرف الرئيسي والمؤسسات المالية الريفية للأسباب التالية: (1) الامتثال للمعايير المحددة في الفقرة 4 (ج) من النشرة PB/2014/01/Rev.1، يمكن استخدام التمويل الإضافي فقط لتمويل الأنشطة التي تتوفر لها مقومات الاستدامة المالية والاقتصادية، أي في الحالات التي تكون فيها النسبة التراكمية للفوائد والتكاليف أكبر من 1. ولا يمكن إجراء أي استثمار مباشر في المصرف الرئيسي لأن المصرف المذكور لا تتوفر له مقومات الاستدامة المالية والاقتصادية حتى الآن بسبب نقص رأس المال؛ (2) تمنع اللوائح الحالية التي يطبقها مصرف سيراليون، المصرف الرئيسي من أن يكون له تمثيل مباشر في المصارف المجتمعية ورابطات الخدمات المالية، وهو ما سيكون ضروريا لضمان استخدام الاستثمار المباشر من المصرف الرئيسي في المصارف المجتمعية ورابطات الخدمات المالية حسب ما هو مقرر. غير أن التمثيل الواسع ممكن للصندوق. ووفقا لوزارة المالية ومصرف سيراليون، هناك سابقة مع وسائل مماثلة، وتم اعتماد المقترح حسب ما هو مسجل في محاضر الاجتماعات.

(ب) دعم بناء قدرات المصرف الرئيسي والمؤسسات الأعضاء

- سيغطي **دعم المصرف الرئيسي** ما يلي: (1) الخبرة التقنية للمنتجات الزراعية ووضع استراتيجية للمصرف الرئيسي ومؤسساته الأعضاء؛ (2) الدفعة الأولية من الأموال اللازمة للرهن العقاري من أجل مباني المصرف الرئيسي؛ (3) بناء القدرات؛ (4) توريد نظم معلومات الإدارة وتركيبها؛ (5) التكاليف المتكررة المتنوعة.

- سيغطي **دعم المصارف المجتمعية** ما يلي: (1) وضع استراتيجية للتمويل الزراعي وتنمية مهارات كافية في مجال التمويل الزراعي؛ (2) الامتثال لجميع المتطلبات التنظيمية التي يشترطها مصرف سيراليون؛ (3) تحسين استراتيجية التواصل والتوعية للوصول إلى عدد أكبر من أصحاب المصلحة والعملاء واجتذابهم؛ (4) تعميم التمايز بين الجنسين في البرنامج ودمج الأنشطة التغذوية؛ (5) تعبئة الأسهم.

- سيغطي **دعم رابطات الخدمات المالية** ما يلي: (1) تطوير منتجات مالية تناسب الإنتاج الزراعي؛ (2) بناء القدرات؛ (3) تعبئة الأسهم.

(ج) إضافة 1 مليون دولار أمريكي إلى مرفق التمويل الزراعي الحالي ليصل بذلك مجموع رأس المال الاستثماري إلى 6 ملايين دولار أمريكي. ومن شأن تعزيز قدرات المصارف المجتمعية ورابطات الخدمات المالية والمصرف الرئيسي على الإدارة وما يرتبط بذلك من استراتيجية شاملة للتمويل الزراعي والتمويل الإضافي أن يحسن الإقراض الزراعي.

(د) إدارة البرنامج وتنسيقه ستظل خاضعة للوحدة الوطنية لتنسيق البرنامج. وسوف يدعم التمويل الإضافي تعيين خبراء استشاريين يخضعون لإشراف مدير الصندوق، للمشاركة في الاجتماعات العامة للمصارف المجتمعية ورابطات الخدمات المالية ودعم توسيع الإقراض الزراعي. وسوف يعين أيضا محلل استثمار لتقديم تقارير شهرية. وستتولى الوحدة الوطنية لتنسيق المشروع عملية تنسيق حوار السياسات مع وزارة المالية والتنمية الاقتصادية بالتعاون الوثيق مع وزارة الزراعة والحراجة والأمن الغذائي من أجل زيادة التمويل النظير المقدم من الحكومة. وسيجري تعزيز الشراكات بين المصرف الرئيسي ومؤسساته الأعضاء بالاشتراك مع برنامج إضفاء الطابع التجاري لأصحاب الحيازات الصغيرة الذي يشرف عليه الصندوق، والبرنامج العالمي للزراعة والأمن

الغذائي – وسيتم إنشاؤه بالتعاون مع البرنامج المقترح لسلاسل القيمة الزراعية الذي سيموله الصندوق ولا يزال حاليا قيد التصميم.

ثالثا– وصف الفوائد المتوقعة وتحديدها كمياً

7- لا تختلف الفوائد المتوقع تحقيقها من التمويل الإضافي عن فوائد التمويل الأوّلي. وسيجري استهداف ما مجموعه 000 285 أسرة في إطار برنامج التمويل الريفي والنهوض بالمجتمعات المحلية – المرحلة الثانية، كي تتمكن من تبني الفوائد المتوقعة من المشروع وتحقيقها بنجاح. وعلاوة على ذلك، من المتوقع أن يمكّن التمويل الإضافي المصرف الرئيسي من توسيع مصادر إيراداته كي تشمل مدفوعات الأرباح العائدة من الاستثمارات في المصارف المجتمعية ورابطات الخدمات المالية والفوائد على حافظة قروض أكبر في إطار مرفق التمويل الزراعي. ومن المتوقع أن يحقق المصرف الرئيسي اكتفاءه الذاتي بحلول 2020. وأشار تقييم أجري في منتصف المدة إلى أن المشروع قادر على الاستمرار وأنه يمكن أن يحقق معدل عائد داخلي متوقع نسبته 26 في المائة (11.3 في المائة عند التصميم) وذلك أساساً بفضل البيانات الميدانية الإضافية التي جمعها المصرف الرئيسي، وكذلك نتيجة للتغييرات في ظروف السوق المؤثرة على أسعار فوائد قروض المؤسسات المالية الريفية.

الجدول 1

التمويل الإضافي – فئات الإنفاق حسب الجهة الممولة

(آلاف الدورات الأمريكية)

	التمويل الإضافي من الصندوق		*التمويل الإضافي من الحكومة*		*المجموع*	
المكون	*المبلغ*	*%*	*المبلغ*	*%*	*المبلغ*	*%*
1- الخدمات الاستشارية	494	%87	76	%13	570	%6
2- المعدات والمواد	225	%80	57	%20	282	%3
3- التدريب	599	%89	74	%11	673	%7
4- رأس المال الاستثماري*	6 000	%100	-	%0	6 000	%65
مجموع تكاليف الاستثمار	**7 318**	**%97**	**207**	**%3**	**7 525**	**%81**
5- الرواتب والبدلات	1 153	%100	-	%0	1 153	%12
6- تكاليف التشغيل	529	%93	42	%7	571	%6
مجموع التكاليف المتكررة	**1 682**	**%98**	**42**	**%2**	**1 724**	**%19**
المجموع	**9 000**	**%97**	**249**	**%3**	**9 249**	**%100**

*سيمول رأس المال الاستثماري الصندوق الاستثماري المؤقت ورسملة الشبكة (5 ملايين دولار أمريكي) وكذلك التمويل الإضافي من أجل مرفق التمويل الزراعي (1 مليون دولار أمريكي).

الجدول 2

التمويل الإضافي – المكونات حسب الجهة الممولة

(آلاف الدولارات الأمريكية)

	التمويل الإضافي من الصندوق		*التمويل الإضافي من الحكومة*		*المجموع*	
فئة الإنفاق	*المبلغ*	*%*	*المبلغ*	*%*	*المبلغ*	*%*
1–المكون 1: تعزيز نظام التمويل الريفي وتوسيعه	9000	%97	249	%3	9 249	%100
2–المكون 2: إدارة البرنامج وتنسيقه	-		-		-	-
المجموع	**9000**	**%97**	**249**	**%3**	**9 249**	**%100.0**

8- وتقدر التكاليف المتكررة للتمويل الإضافي بمبلغ 1.7 مليون دولار أمريكي (19 في المائة) ستستخدم بالكامل لتغطية الأنشطة المنفذة في إطار المكون 1 والتي سيتولى تنفيذها المصرف الرئيسي والصندوق الاستثماري المؤقت من أجل رسملة المصارف المجتمعية ورابطات الخدمات المالية، ثم في نهاية المطاف الشبكة. ولن يخصص أي تمويل إضافي للوحدة الوطنية لتنسيق المشروع أو لمكون إدارة البرنامج (المكون 2).

رابعا– تكاليف المشروع وتمويله

9- سيخصص التمويل الإضافي البالغ 9 ملايين دولار أمريكي في شكل قرض ومنحة من منح إطار القدرة على تحمل الديون لكل أنشطة المشروع وفئاته بموجب المكون 1. وسيعين التمويل الإضافي بالدولارات الأمريكية. ويبين الجدولان 1 و2 توزيع التكاليف حسب المكون وفئة الإنفاق.

الجدول 3

تكاليف المشروع حسب المكون

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

	التمويل الأصلي من الصندوق		*التمويل الإضافي من الصندوق*		*التمويل الأصلي من الحكومة*		*التمويل الإضافي من الحكومة*		*المستفيدون*		*المجموع*	
	المبلغ	*%*	*المبلغ*	*%*	*المبلغ*	*%*	*المبلغ*	*%*	*المبلغ*	*%*	*المبلغ*	*%*
ألف- تعزيز نظام التمويل الريفي وتوسيعه	17 575	%52	9 000	%26	3 705	%11	249	%1	3 477	%10	34 006	%86
باء- إدارة البرنامج وتنسيقه	4 741	%86	-	-	760	%14	-	%0	-	%0	5 501	%14
	22 316	%56	9 000	%23	4 465	%11	249	%1	3 477	%9	39 507	%100

الجدول 4

التكاليف الأولية للمشروع حسب فئة الإنفاق والجهة الممولة

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

	التمويل الأصلي من الصندوق		*التمويل الإضافي من الصندوق*		*التمويل الأصلي من الحكومة*		*التمويل الإضافي من الحكومة*		*المستفيدون*		*المجموع*	
فئة الإنفاق	*المبلغ*	*%*	*المبلغ*	*%*	*المبلغ*	*%*	*المبلغ*	*%*	*المبلغ*	*%*	*المبلغ*	*%*
1- الأشغال العامة	3 072	%73	-	%0	674	%16	-	%0	490	%12	4 236	%11
2- المعدات والمواد، بما فيها المركبات	2 931	%62	225	%5	1 517	%32	57	%1	-	%0	4 730	%12
3- الخدمات الاستشارية (بما فيها المساعدة التقنية والدراسات)	3 212	%77	494	%12	365	%9	76	%2	-	%0	4 147	%10
4- التدريب (بما في ذلك حلقات العمل والحملات الإذاعية)	2 626	%72	599	%16	367	%10	74	%2	-	%0	3 666	%9
5 - رأس المال الاستثماري	-	%0	6000	%67	-	%0	-	%0	2 987	%33	8 987	%23
مجموع تكاليف الاستثمار	**11 841**	**%46**	**7 318**	**%28**	**2 923**	**%11**	**207**	**%1**	**3 477**	**%13**	**25 766**	**%65**
6- الرواتب والبدلات	7 218	%77	1 153	%12	966	%10	-	%0	-	%0	9 337	%24
7- التشغيل والصيانة	3 257	%74	529	%12	576	%13	42	%1	-	%0	4 404	%11
مجموع التكاليف المتكررة	**10 475**	**%76**	**1 682**	**%12**	**1 542**	**%11**	**42**	**%0**	**-**	**%0**	**13 741**	**%35**
مجموع تكاليف المشروع	**22 316**	**%56**	**9 000**	**%23**	**4 465**	**%11**	**249**	**%1**	**3 477**	**%9**	**39 507**	**%100**

خامسا– الإدارة المالية والتوريد والتسيير

10- **الإدارة المالية.** وفقا للمبادئ التوجيهية للصندوق، أجري تقييم للإدارة المالية في برنامج التمويل الريفي والنهوض بالمجتمعات المحلية – المرحلة الثانية. وعلى الرغم من ارتفاع مستوى المخاطر القطرية المتأصلة، قُيمت المخاطر الشاملة للبرنامج بأنها متوسطة وذلك نتيجة لإجراءات التخفيف المتخذة في الوحدة الوطنية لتنسيق المشروع. وتطبق الوحدة المذكورة ترتيبات للإدارة تفي بالحد الأدنى من متطلبات الصندوق، بما يشمل الموظفين المؤهلين، والحسابات المنفصلة بالدولار الأمريكي والعملة المحلية، والبرمجية المحاسبية المحوسبة، ونظم الرقابة الداخلية، وإجراءات الإبلاغ المالي المنتظمة. وعلاوة على ذلك، تُجري وحدة مراجعة الحسابات الداخلية التابعة لوزارة الزراعة والحراجة والأمن الغذائي مراجعة سنوية للحسابات، وتجري دائرة مراجعة الحسابات في سيراليون مراجعة مالية سنوية خارجية وفقا للمعايير الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات التي وضعتها المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، والمبادئ التوجيهية لمراجعة الحسابات في الصندوق. وقدمت تقارير مراجعة الحسابات الخارجية السابقة في الوقت المحدد ولم تقدم أي تحفظات عليها. وبالإضافة إلى ذلك، يجري حاليا تعميم بوابة عملاء الصندوق في البلد ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى تقليص المدة الزمنية التي يتطلبها صرف الأموال، وتيسير وصول الوحدة الوطنية لتنسيق المشروع والوزارات إلى المعلومات المالية ذات الصلة.

11- وسيجري تعديل ترتيبات الإدارة المالية الحالية لمراعاة أنشطة الاستثمار التي يجريها صندوق الاستثمار في إطار التمويل الإضافي على النحو التالي: (1) سيفتح حساب منفصل في مصرف تجاري وسيعمل تحت توقيعين مزدوجين، أحدهما من مدير الصندوق والآخر من الوحدة الوطنية لتنسيق المشروع؛ (2) سيصدر مدير الصندوق تقارير مالية شهرية محددة؛ (3) سيتم تحديث حسب الأصول دليل الإدارة المالية للوحدة الوطنية لتنسيق المشروع؛ (4) ستُعدل اختصاصات مراجع الحسابات الخارجي لتشمل جميع الأموال المصروفة إلى مدير الصندوق.

12- **التوريد.** تتفق عمليات التوريد مع المبادئ التوجيهية للتوريد في الصندوق ودليل التوريد وإطار سيراليون للتوريدات الحكومية حسب الاقتضاء. وتتقيد عمليات التوريد عموما بالإجراءات السائدة التي تبدأ بتوجيه الدعوة ثم إرساء العقود والتوقيع. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل إدارة الوحدة الوطنية لتنسيق المشروع من أجل تحسين التوثيق وحفظ السجلات واستخدام برمجية التوريد.

سادسا– التعديلات المقترحة على اتفاقية التمويل

13- حالما يُعتمد التمويل الإضافي، ستُعدل اتفاقية التمويل الأصلية بناء على ذلك. وسوف يستخدم التمويل الإضافي لتوسيع نطاق الأنشطة الحالية ولتحقيق أنشطة البرنامج المزمعة. وفي هذا الصدد، سيجري إدخال التغييرات التالية: (1) سينقح الجدول 2 كي يشمل التمويل الإضافي؛ (2) سيجري إنشاء فئة جديدة لنفقات رأس المال الاستثماري لتوضيح الاستثمارات التي سيجريها صندوق الاستثمار؛ (3) سيجري إدخال شروط صرف محددة لفئة رأس المال الاستثماري من أجل ضمان عدم تحويل أي أموال إلى حساب الاستثمار لحين تحديد طرائق التشغيل وتدفقات الأموال والترتيبات التعاقدية والحصول على عدم اعتراض من الصندوق. ولا يجري التماس أي تمديد لموعد إنجاز البرنامج أو إغلاقه.

سابعا– التعديلات المقترحة على الإطار المنطقي

14- قدمت حكومة سيراليون رسميا طلب الحصول على تمويل إضافي عقب استعراض مشترك أجري في منتصف المدة من جانب الحكومة والصندوق، ومن المفترض أنه سيجري تقديم ذلك التمويل. وبالنظر إلى أن 88 في المائة من التمويل الإضافي المقترح البالغ 9 ملايين دولار أمريكي سيستخدم لسد الفجوة التمويلية التي سببها حساب الأمانة الوطني للتأمين والأمن الاجتماعي ومؤسسة التمويل الدولية، لن يطرأ أي تغيير على الإطار المنطقي بخلاف تحديث ثلاثة مؤشرات حالية كي تدخل ضمن المؤشرات الأساسية للنظام الجديد لقياس النتائج والأثر عن طريق إعادة صياغة مؤشرين أساسيين جديدين وإضافة: "التواصل" (المؤشر الأساسي 1) "عدد الأشخاص في مناطق المشروع الريفية المدربين على الأمور المالية" (المؤشر الأساسي 1–1–7). وينطبق هذا التحديث على جميع المشروعات الجارية التي قطعت 60 في المائة من مدة التنفيذ مثلما في حالة برنامج التمويل الريفي والنهوض المجتمعات المحلية – المرحلة الثانية.

ثامنا–الوثائق القانونية والسند القانوني

15- سيشكل تعديل اتفاقية التمويل الحالية بين جمهورية سيراليون والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم التمويل المقترح إلى المقترِض.

16- وجمهورية سيراليون مخولة بموجب قوانينها السارية سلطة اقتراض وتلقي تمويل من الصندوق.

17- وإني مقتنع بأن التمويل المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وسياسات التمويل ومعاييره في الصندوق.

تاسعا– التوصية

18- أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على التمويل المقترح بموجب القرار التالي:

قرر: أن يقدم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية قرضا بشروط تيسيرية للغاية إلى جمهورية سيراليون، تعادل قيمته أربعة ملايين وخمسمائة ألف دولار أمريكي (000 500 4 دولار أمريكي)، على أن يخضع لأية شروط وأحكام تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة.

قرر: أن يقدم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية منحة ضمن إطار القدرة على تحمل الديون إلى جمهورية سيراليون، تعادل قيمتها أربعة ملايين وخمسمائة ألف دولار أمريكي (000 500 4 دولار أمريكي)، على أن تخضع لأية شروط وأحكام تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة.

جيلبير أنغبو

رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية